

## الأخطر من خطابات الرئاسات العراقية

د. ماجد السامرائي  
كاتب عراقي

الجهات التي أطلقت النار على الشباب العراقيين المنتفضين وأردت أكثر من 106 شهداء وأكثر من 6 آلاف جريح تشعرت أنها انتصرت في إخماد الانتفاضة الشبابية. فقد استطاعت انتفاضة الشباب أن تحاصر جميع صنوف الطبقة السياسية لدرجة أنهم جميعاً صمتوا في اللحظات الأولى وتركوا لرمصاص القنصاة والمدسوسين داخل الأجهزة الأمنية أن يأخذ دورهم الدموي في الكراهية والحقد على شعب العراق، ثم بدأت مرحلة الإفصاح عن الوجه السياسي الموجه لهذه الانتفاضة، وهو في الحقيقة وجهان. الأول تطميني يحاول تخفيف الأزمة وتقديم بعض الحلول العاجلة، والثاني تحريضي أعطى الوجه الأكثر خطورة على أمن الشعب رغم أن رواده يدعون حماية أمنه. الرئاسات الثلاث تحدثت بلغة متباينة لكنها انطلقت من مضمون واحد في التهديد غرضها الرئيسي الدفاع عن العملية السياسية في مرحلتها التنفيذية الحالية ومحاوله حمايتها وحماية زعمائها من مخاطر الإزاحة والتغيير على يد الشعب. عبرت عن ذلك بلغة الإستهتال العاطفية وتبرير ما حصل من وجهة نظر السلطة، وتفاوتت لهجة الخطاب تبعاً لاستحقاقات الواقع الوظيفية والإمكانات الشخصية في توصيل الخطاب. وتقدم رئيس البرلمان محمد الحلبوسي على كل من رئيسي الجمهورية والوزراء شكلياً في تلقائية الحوار التلفزيوني غير المكتوب رغم

أن الثلاثة كانوا متفقين على مضمون واحد في طلب الإجراءات، أو في الودع بتنفيذها لاستيعاب الصدمة الشعبية وعبر اللحظة الحرجة.

لكنها كانت أشبه بمرافعة بين الشعب والسلطة. تصورات الشعب كانت واضحة وفيها فقرات يومية في البطالة وفقدان السكن وغياب الضمان الاجتماعي كنتائج لحصاد مرير لسنة عشر عاماً كشفته الأرقام الرسمية المحلية والعالمية: ثلاثة ملايين ونصف المليون مهجر وأربعة ملايين نازح ومليون ونصف المليون يعيشون في مخيمات ومليوناً أرملة وستة ملايين أمي ونسبة البطالة 32 بالمائة و53 بالمائة تحت خط الفقر، مع تردي القطاعين الصحي والتعليمي. هذا نتاج سياسات الأحزاب الحاكمة التي نهبت مليارات العراق. رموز الواجهة الحالية للحكم

يحاولون استيعاب الأسباب، وإخفاء الصورة الكلية بتبرير يبدو منطقياً في الشكل بأن الحلقة الحاكمة الحالية لا تتحمل مسؤولية سنوات ما قبلها، مع أن أي مرافعة جديده تتطلب مواجهة مباشرة بين أقطاب الزعامات السياسية صانعة رؤساء البرلمان والجمهورية والحكومة وبين الشعب.

رئيس البرلمان بادر إلى استدعاء مجموعة من المتظاهرين في حوار نقل تلفزيونياً لكن ما تسرب من ذلك للقاء أفاد بأن تلك المجموعة الشبابية لم تمثل الكتلة الحقيقية للانتفاضة، وما حصل هو استكشاف خطوط واقعية من الصدمة التي سببت بعض زعامات الفصائل المسلحة أنها كانت على علم بتوقيتها في الأول من أكتوبر الحالي والبستنا

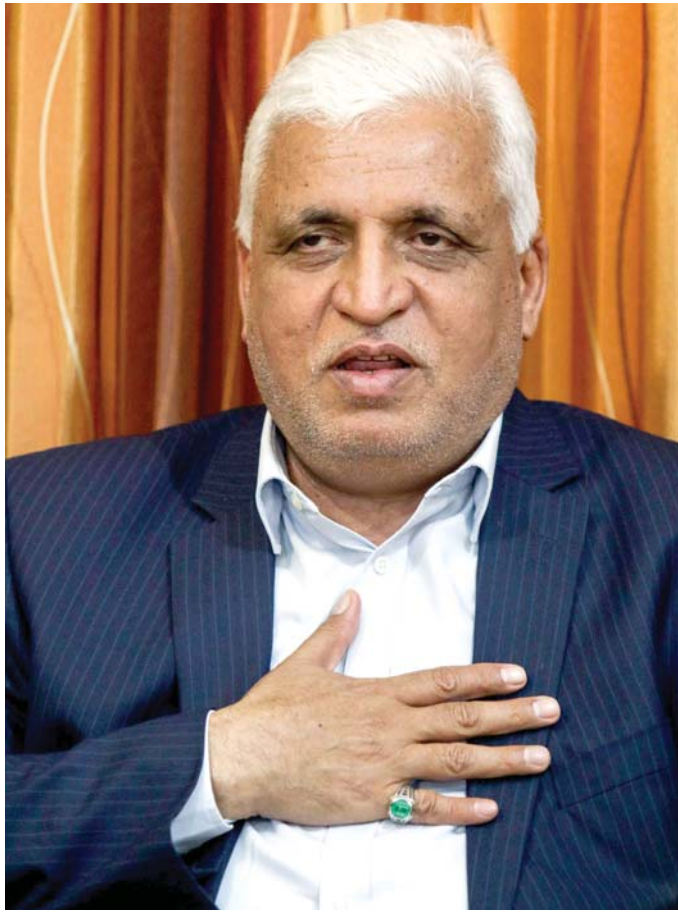
ثوب "المؤامرة على السلطة القائمة"، وهذا ما عبر عنه رئيس الحشد الشعبي فالح الفياض يوم 7 أكتوبر في نفس يوم خطاب رئيس العراق. أما رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي فحاول في خطابه تبرئة نفسه.

**فالح الفياض ألغى في خطابه ما حاول الرؤساء الثلاثة إيصاله إلى المنتفضين وإلى الشعب، باعتباره أن المعركة التي عزرت عنها انتفاضة الشباب والرشد القمعي الدموي ضدها هي صدام بين السلطة وبين أعدائها**

الخطاب الأكثر وضوحاً جاء من الرئيس العراقي برهم صالح الذي يبدو أنه ويتنسق مع رئيسي الحكومة والبرلمان قد أحاط استحقاقات قيادة سلطة الحكم بقدر من الإفصاح عن أسباب الأزمة وعن حلول سياسية أكثر مما هي إجرائية يتولاها رئيس الوزراء. فقد أدان مطلق النار على الشباب وطلب بفتح تحقيق قضائي واتخذ قرارات جادة بتشكيل لجنة حوار مع المتظاهرين من العقلاء والحكماء، متجاوزاً فكرة الحوار التي عرضها كل من رئيسي مجلس النواب والحكومة وفتح حوار سياسي شامل وبناء لدعم الإصلاح، وتشكيل كتلة وطنية كبيرة،

ودعم إجراء الحكومة لإداء تعديل حكومي جوهري وتفعيل المحكمة المختصة في ملفات الفساد. وكرر المطالبة بتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي الذي كان قانونه مودعاً في مجلس النواب منذ عشر سنوات وكذلك تشريع قانون جديد للانتخابات. قد تخفف وعود الإجراءات الآتية بعضاً من آلام جراح الشباب إذا ما تحققت فوراً، خصوصاً في القبض على زعامات الفاسدين وإحالتهم إلى القضاء لكنها لن تداويها، لأن المشكلة الحقيقية هي في أزمة النظام السياسي، وهي أزمة سياسية وليست أزمة مطالب فقط، وهذا ما عبر عنه مباشرة خطاب رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض الذي كشف عن الوجه الحقيقي للمواجهة بين المنتفضين الشباب وبين السلطة، حين هدد بالرد القاسي ضد من أسماهم بمن "أردوا بالعراق سوءاً" لكنه لم يسهم. ووضع السلطة في مواجهة الشعب وبرر ذلك بأنه وحشده "بإدفاع عن دستور ودولة بنوها بالدماء والتضحيات".

وافتراض وجود معركة بينهم كسلطة وبين الأعداء الذين خسروا المعركة معها في جولة التظاهرات هذه رغم أنه لم يجدد الأعداء الذين يخوضون معهم المعركة في انتفاضة أكتوبر، لكنه كشف أنهم في قيادة الحشد يعرفون من يقف خلف المظاهرات وهم جاهزون لأية مهمة تطلبها الحكومة، والمخطط الذي يقف خلف المظاهرات هو إسقاط نظام الحكم الحالي ومخططة قد فشل، ويعتقد الفياض أنه "لا مجال لأي انقلاب أو تمرد والعراق لا يحكم من قبل طائفة بعينها". الغنى الفياض في خطابه ما حاول الرؤساء الثلاثة إيصاله إلى المنتفضين



وله علاقة حسب زعمهم الخائب بعملية أرامكو في السعودية، لكن تم إفشاله لكي تتأكد فعالية الإجراءات لتلبية مطالب الشباب ينبغي أن تنفذ فوراً، وأن يتم الانتقال إلى مرحلة فتح حوار من خارج السلطة، إن كان الرئيس برهم صالح جاداً بذلك وقد يشاركه رئيس البرلمان، هذا الحوار قد يتحقق عبر مؤتمر وطني عراقي يكون يضم الشباب والحراك الشعبي والمعارضين الوطنيين بعيداً عن الأحزاب الحاكمة.

وإلى الشعب، باعتباره أن المعركة التي عبرت عنها انتفاضة الشباب والرشد القمعي الدموي ضدها هي صدام بين السلطة وبين أعدائها. وأن هناك مؤامرة تحدث عنها غيره في الداخل وبعض مناصريهم في الخارج من الذين غيروا جلداهم الطائفي من المثلونين والراكمين وراء الدولار، بتأكيدهم أن هناك مؤامرة تقود إلى إسقاط النظام تموله دول الخليج، وأن هناك قيادة ومقرراً سرياً كان يقود التظاهرات وإعلاماً خليجياً يدعمه

## الهجوم التركي وانعطافات واشنطن

أمام العملية التركية. يمكن تلمس ذلك من تصريحات أخيرة لمسؤول في الإدارة الأميركية حول عدم سماح بلاده لأنقرة بتخطي الخط الأحمر الذي وصفه بأنه "التطهير العرقي".

**العرب**  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي  
رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبالي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
مدير النشر  
علي قاسم  
المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

اعتباطياً وليس استمراراً لتقلبات الرئيس الأميركي. نجحت ضغوط وزارة الدفاع والاستخبارات الأميركية في إيقاف قرار ترامب بسحب القوات الأميركية بصورة تامة من سوريا، ولا تندرج العملية العسكرية الحالية والانسحاب الجزئي الأميركي ضمن الخلافات القديمة داخل الإدارة الأميركية. بل من المرجح أن تكون الإدارة الحالية قد وافقت بالإجماع على عملية عسكرية تركية محدودة وذلك لعدة أسباب.

يعتبر الوضع الحالي في شمال سوريا غير قابل للاستمرار بالنسبة إلى واشنطن. فمن ناحية أولى، تواجه قوات سوريا الديمقراطية إشكاليات كبيرة في السيطرة على تلك المناطق وإنشاء بنية حكومية تقدم الحد الأدنى من الخدمات. وتتعرز تلك الصعوبات بسبب التوترات الإثنية في المنطقة التي تسيطر عليها القوات الكردية والتي تحتوي على

أغلبية عربية مستبعدة من مراكز اتخاذ القرار. يدفع ذلك بقوات سوريا الديمقراطية إلى التركيز على الوضع الأمني بدلاً من الانشغال بالجانب الخدماتي والمعيشي لسكان تلك المناطق بما يوفر الحد الأدنى من الاستقرار. ويأتي هوس تركيا ورعيها من المشروع الكردي ومحاولاتها منذ أكثر من عامين، القضاء عليه عبر الهجمات العسكرية المتقطعة ليزيد من توجس الإدارة الأميركية من إمكانية نجاح هذا المشروع على المدى المتوسط والطويل. دفعت تلك المخاوف بواشنطن إلى

مفاوضات غير مباشرة مع تركيا يقدمون فيها تنازلات من أجل إقامة "منطقة آمنة" ترضي الجانب التركي وتوفر استقراراً ثميناً للمناطق التي تحميها الولايات المتحدة.

بهذا المعنى، يرجح أن تكون الإدارة الأميركية قد وضعت قيوداً على العملية العسكرية التركية بما يتوافق مع رؤية الإدارة الأميركية. لا تملك رؤية واضحة لما تريد ولكنها تعرف تماماً ما لا تريد أن يحدث. لا توافق الإدارة الأميركية على قيام كيان كردي مستقل في مناطق سيطرتها خصوصاً أنها تضم أغلبية عربية ما يجعل الكيان الوليد محكوماً بعدم الاستقرار. ومن المرجح أن تكون قد نقلت رؤيتها تلك للقوات الكردية. في نفس الوقت لا توافق القوات الأميركية على سحق الأكراد، وهو أمر تسعى إليه كل من تركيا والنظام السوري. ترغب أميركا في رؤية القوات الكردية كلاعب رئيسي في مناطق شمال سوريا وفي مستقبل البلاد وقد وضعت ذلك كشرط

سلام السعدي  
كاتب فلسطيني سوري

منذ بدء الهجوم العسكري التركي على مناطق شمال سوريا، لم تتوقف الإدارة الأميركية عن توجيه الانتقادات لأنقرة. بل ذهب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إلى حدود التهديد بإرسال قوات عسكرية أميركية لاستعادة الهوة، أو بفرض عقوبات اقتصادية سوف "تدمر" الاقتصاد التركي على حد وصفه. ولكن تبقى الحقيقة أن العملية العسكرية التركية ما كانت لتتم دون الموافقة الأميركية. بقيت أنقرة تهدد بهجوم من هذا النوع منذ نحو عامين دون التجرد على القيام به بسبب غياب الضوء الأخضر الأميركي. كيف يمكن تفسير السلوك الأميركي المتضارب؟

**يرجح أن تكون الإدارة الأميركية قد وضعت قيوداً على العملية العسكرية التركية بما يتوافق مع رؤية الإدارة الأميركية التي لا تملك رؤية واضحة لما تريد ولكنها تعرف تماماً ما لا تريد أن يحدث**

يذهب البعض في تفسير التناقضات في الموقف الأميركي إلى التركيز على شخص الرئيس دونالد ترامب. الأخير هو رجل أعمال متقلب المزاج وسريع الانفعال، وليس جديداً أن تصدر عنه قرارات مفاجئة لا تبدو مدروسة بالشكل الكافي. كما تعزز الخلافات الداخلية ضمن إدارته من إمكانية تذبذب السياسة الخارجية الأميركية، وهو ما بدأ واضحاً للغاية في مسألة سحب القوات الأميركية من سوريا والتي شهدت انعطافات متكررة ومفاجئة كل عدة أشهر. فبعد أقل من شهرين على إعلان المبعوث الأميركي إلى سوريا جيمس جيفري، أن القوات الأميركية باقية لأمد غير محدد، أعلن ترامب،

قبل بدء العملية العسكرية التركية بيووم واحد، سحب قواته من المناطق الحدودية مع تركيا فاتحاً الطريق أمام الأخيرة لشن هجومها. الحقيقة أن القرار الأميركي برفع الحماية عن الأكراد السوريين ليس

## العراق.. وزير جديد للصحة هل يصلح القطاع الصحي

وتولي هذه البلدان اهتماماً استثنائياً بتداول هذه المواد المتعلقة بصحة الإنسان وتصدر القوانين الخاصة بذلك، وكذلك تصدر سائير لادوية وتكون برمتية المرجع العلمي في إنتاج الأدوية وتحديد مكوناتها ونسبها ووزنها وإجراء فحوصات الرقابة الدوائية عليها لغاية وصولها إلى المريض، وكذلك تاريخ انتهاء مفعولها، ما يجعل من السهل على المنتفضين في الجهات، التي يجمعها الجشع وجني المال الوفير بطرق سهلة غير مشروعة ومرفوضة إنسانياً وأخلاقياً وتقع تحت طائلة القانون بوصفها أعمالاً إجرامية، أن تخترق هذه التجارة وتغتني على حساب صحة المرضى.

دخلت إلى العراق بسبب هذه الجهات المنتفضة، اصناف من الأدوية المغشوشة المنتجة في مصانع معترف بها، وهي تحتوي مكونات صالحة للاستعمال البشري لكنها لا تطابق كمية الدواء المنصوص عليها، كما هو مثبت على رقعتها، وبما لا يفي بالمواصفات الواردة في دستور الأدوية الذي يعتمدته المنتج. وهناك اصناف من الأدوية المغشوشة تتباين محتوياتها بين خليط عشوائي من مواد مؤذية ومحتويات غير فعالة وغير مؤثرة في الأمراض، ولا حاجة إلى القول بعد ذلك، إن هذه الأدوية تؤدي إلى موت من يتناولها ويتعاطاها.

إن سيطرة المافيات، التي يقودها منتفضون في العراق، أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفشل والتي أصبحت مهمة على جميع القطاعات في الدولة العراقية، وعليه لا بد من تغيير جذري في العملية السياسية نفسها.

إلى العراقيين والعرب الذين يقصدون البلاد، التي كانت أفضل البلدان في مجال الرعاية الصحية، والتي امتلكت أفضل معامل الدواء، التي كان الناس يحملون انفسهم من معظم البلدان العربية والأفريقية وسواها للحصول على الدواء الذي تنتجه لفاعليته. بعد الاحتلال لم يبق شيء لم يخرّب ولم يدمر، ويبدو أن من العبث أن يصلح القطاع الصحي في ظل منظومة كل شيء فيها مخرب بقصد، لأن هذا الخراب سيتسلسل مرة أخرى، ويعين سيادته في القطاع، الذي يصلح مافيات الفساد تقاوم أي إصلاح لتظل جيوبها تمتلئ، لذلك فإنه لا الوزير العلوان ولا الوزير الجديد جعفر علاوي يستطيع أن يفعل شيئاً في ظل وجود تلك المافيات.

إن الفاسدين يتقاتلون على السيطرة على تجارة الدواء، بعد التراجع المريع الذي شهدته صناعة الدواء في العراق، وهم يستقلون على هذه التجارة لإدخال أدوية فاسدة، فما يستورد من أدوية عن طريق ميناء أم قصر يدخل مباشرة إلى المذاخر، وما يستورد من إيران يخزن في مذاخر بمدينة زرباطية على الحدود العراقية الإيرانية، وهذه معلومة غير خافية ويتداولها العراقيون في مجالسهم، حتى أن خطباء المساجد والجوامع يجهرون بها في خطبهم عند إشارتهم إلى الفساد المستفحل في البلاد. ومعروف أن إنتاج الأدوية ومبيعاتها في العالم يؤلفان مرتبة عالية في حجم التبادلات التجارية، وترصد لهما البلدان المختلفة مليارات الدولارات لتأمين حاجة مواطنيها.



د. باهرة الشيلخي  
كاتبة عراقية

قال مصدر برلماني إن "مجلس النواب صوت خلال جلسته المنعقدة، يوم الخميس 10 تشرين الأول على تعيين جعفر علاوي وزيرا للصحة". والسؤال هل ينجح الوزير الجديد بمحاربة الفساد الذي كان السبب في استقالة وزير الصحة السابق الدكتور علاء الدين العلوان والتي أظهرت المزيد من الحقائق عن انهيار الواقع الصحي في العراق، ذلك الانهيار الذي جعل المنتفضين من العراقيين يبيمون وجوههم صوب عواصم العالم للحصول على العلاج، وغالباً ما يعالجهم في تلك العواصم أطباء عراقيون فروا من العراق بسبب أعمال العنف، أما غير المنتفضين فنجبرهم ظروفهم على مواجهة مصيرهم المحتوم.

ورغم أن العلوان مهني مقدر وإداري ناجح لكنه وجد نفسه محاطاً بعقبات كثيرة، بعضها من يقحم التدخلات والضغوط السياسية في عمل الوزارة، ومن تتعارض مصالحه مع التغيير، الذي أجراه فيها، وكانت الاستقالة إعلاناً عن إخلاء مسؤوليته من ذلك الخراب الذي أصاب قطاع الصحة، والذي بدأ منذ أوائل شهر الاحتلال، بسيطرة جيش المهدي على وزارة الصحة وتحويلها إلى مسلخ بشري لمن يعارض الاحتلال والحركات السياسية، التي تسلطت على حكم البلاد، بعد غزو القوات الأميركية للعراق سنة 2003.

العلوان قال صراحة إنه تعرض لهجمات إعلامية، ولجأ من لا يريدون النهوض بالقطاع الصحي إلى التشهير به في وسائل الإعلام وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي، ما أوصله إلى قناعة بعدم إمكانية استمرار العمل في هذه الظروف، لكن رئيس الوزراء رفض الاستقالة، وأقنعه عدد من رؤساء القوى السياسية بالعدول عنها أيضاً. فقدّم الوزير إلى رئيس الحكومة تقريراً عن القطاع الصحي في العراق، وقال إن تطويره يحتاج إلى استثمار ملياري دولار في الأقل.

والواقع أن أحداً لن يستطيع النهوض بالقطاع الصحي العراقي، الذي كان يقدم أرقى الخدمات مجاناً